

من المتوقع أن تقود مشاريع الإنشاء، وانخفاض تكاليف الطاقة، وتعافي السياحة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن

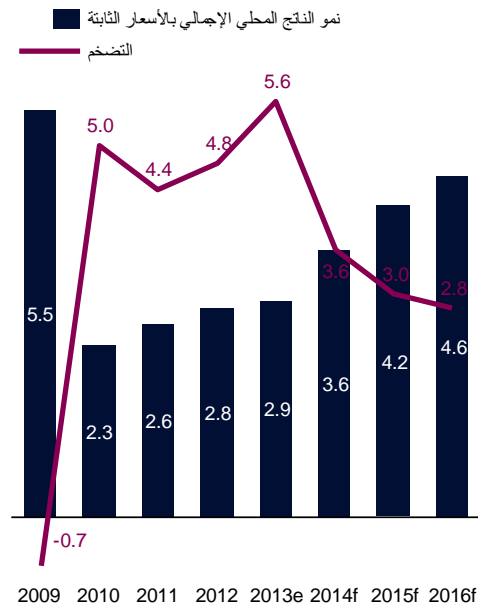
إلا أن تدفق اللاجئين من سوريا لازال يفرض تحدياً اقتصادياً حقيقياً، حيث أن الأردن هي ثاني أكبر دولة مستقبلة للاجئين السوريين في المنطقة وفقاً للمفوض السامي للاجئين بالأمم المتحدة، حيث بلغت أعداد هؤلاء اللاجئين حالياً ٦٠٠,٠٠٠ (وهو ما يمثل ٩,١% من إجمالي السكان في الأردن). ومحلياً، تأثرت أسواق العمالة والإسكان بصفةٍ خاصّة مع الضغوطات النزولية على الأسعار والضغوطات السعودية على الإجراءات التي حدثت بفعل تدفق اللاجئين (يسكن معظمهم في المناطق الحضرية وليس في المعسكرات). وبما أن نسبة ٤٤% من اللاجئين تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٥٩ سنة، فإن سوق القوة العاملة المحلية يتسع بسرعة ويضع ضغوطاً على سوق العمالة.

رداً على ضغوطات سوق النقد الأجنبي الناشئة عن الأزمة السورية، اضطر البنك المركزي الأردني لرفع سعر الصرف مكرراً خلال عام ٢٠١٢. وقد ساعد هذا التشدّد في السياسة النقدية مع تحسن الدعم المالي الخارجي (في شكل قروض وهبات) على استعادة الثقة في الدينار الأردني وقاد إلى تضاعف احتياطات النقد الأجنبي في عام ٢٠١٣. ومستقبلاً، يرجح لهذا الاتجاه أن يستمر في المدى القريب مع ارتفاع الشهية للأصول المقومة بالدينار الأردني وحدث تحسن عام في نظرة المستثمرين للاقتصاد الأردني، وهو ما من شأنه أن يستحث مزيداً من النمو.

كما تراجع عجز الحساب الجاري وبلغت الاحتياطات حالياً مستويات مريحة. وفي الحقيقة، أدى انخفاض واردات الطاقة والهيئات إلى خفض العجز في الحساب الجاري بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٣. وخلال الفترة القادمة، يتوقع لعجز الحساب الجاري أن يستمر في الضيق بسبب الزيادة في نمو الصادرات. فمن المتوقع للصادرات الرئيسية، مثل

أخذ الاقتصاد الأردني في التعافي من الأزمة التي شهدتها في عام ٢٠١٢ بفضل الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد تضاعفت احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الصعبة لأكثر من مرة في عام ٢٠١٣، وبدأ النشاط الاقتصادي في الانتعاش. وعلى ذلك تتوقع مجموعة QNB أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من نسبة ٢,٩% المقدرة لعام ٢٠١٣ إلى ٣,٦% في عام ٢٠١٤، وأن يبلغ متوسط النمو نسبة ٤,٤% خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ مدفوعاً بعدة عوامل، منها النمو الذي يقوده القطاع الخاص في قطاع الإنشاءات، وانخفاض تكاليف الطاقة، وتعافي السياحة، وارتفاع صادرات التعدين لمستوياتها العادية بالإضافة إلى النمو في خدمات أخرى.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتضخم (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) (%)



انخفاض القروض غير المربحة، وذلك في اتساق مع تعافي النشاط الاقتصادي. وقد شهدت البنوك خلال السنوات القليلة الماضية تراجعاً في نمو الأصول وذلك بصفة أساسية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد جاء معظم النمو في أصول القطاع المصرفي من الإقراض الفردي (العقارات والبطاقات الائتمانية). وبرغم التصاعد في هوامش الفائدة (مع أن هذا الاتجاه أخذ في التباطؤ)، مدعوماً بأكبر حجم قاعدة الودائع المحلية وارتفاع الإقراض الحكومي، فإن مخاطر الزيادة في الديون السيادية تظل مصدراً لإثارة المخاوف. وتزداد حصة العمليات المصرفية الإسلامية من السوق بالتركيز على الإقراض الفردي.

وبإلقاء نظرة على المستقبل، تبدو توقعات الاقتصاد الأردني أفضل، ينمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقدر له أن يتعافى تدريجياً خلال السنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، مدعوماً أساساً بعوامل نمو القطاع الخاص في مجال الإنشاءات، وبتخفيض تكاليف الطاقة، وتعافي السياحة. ولكن يتوقع للنمو أن يظل أقل من القدرات الكامنة للمدى الطويل بسبب معاناة الاستثمار من الأزمة السورية والضوابط المالية الحكومية، مع توقع بروز أهم المخاطر من تفاقم الوضع الجيو-سياسي وارتفاع أسعار النفط الخام واحتمالات تأخر تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. إضافة لذلك، فإن التعقيد البيروقراطي وارتفاع تكاليف مزاوله الأعمال التجارية هما أهم مثبطات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي.

الفوسفات والبوتاس أن تتسارع على خلفية الزيادة في الطلب العالمي. كما يتوقع لنسبة نمو الواردات أن تعادل في المدى القريب مع استقرار أسعار الطاقة العالمية. كما يتوقع لإيرادات السياحة أن ترتفع، خاصة من دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، بافتراض تحسن الوضع الجيوسياسي. كما يتوقع للتحويلات المالية العالية تقليدياً أن تظل عند مستوياتها بما يعكس التحويلات القادمة من الأردنيين العاملين بدول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مساعدات وهبات مالية كبيرة من المانحين، خاصة فيما يتصل بأزمة اللاجئين السوريين.

أما على صعيد التضخم، فقد ارتفعت الأسعار بحدة في شهر ٢٠١٢ مع قيام الحكومة بتقليص الدعم في الكهرباء والوقود لخفض العجز المالي المتنامي. وبالرغم من أنه ستحدث زيادات إضافية في أسعار كهرباء المنازل في المدى المتوسط، إلا أنه من المرجح أن ينخفض التضخم العام إلى نسبة ٣,٦% خلال هذه السنة من نسبة ٥,٦% لعام ٢٠١٣.

كما أنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الضرائب والهبات إلى مزيد من تخفيف الضغوط على العجز المالي في المدى المتوسط. وقد أجاز البرلمان موازنة طموحة لعام ٢٠١٤ تهدف لخفض العجز المالي إلى نسبة ٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيؤدي القانون الجديد لضريبة الدخل الذي سيتم إجازته في وقت لاحق من هذا العام إلى زيادات كبيرة في الضرائب بهدف دعم التوازن المالي في المدى المتوسط. وسيواصل الدعم المقدم من دول مجلس التعاون الخليجي في شكل هبات واستثمار مباشر في أهميته على المحافظة على استقرار الوضع المالي.

ويتوقع للقطاع المصرفي أن يظل مستقراً، وأن يتمتع بربحية وسيولة وكفاية في رأس المال، مع

للاتصال

حمدة آل ثاني
اقتصادي
هاتف: 4453-4646 (+974)
hamda.althani@qnb.com.qa

إحسان خمان
اقتصادي
هاتف: 4453-4423 (+974)
ehsan.khoman@qnb.com.qa

روري فايف
كبير اقتصاديين
هاتف: 4453-4643 (+974)
rori.fyfe@qnb.com.qa

يوانس مونغارديني
رئيس الاقتصاد
هاتف: 4453-4412 (+974)
joannes.mongardini@qnb.com.qa

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادر متخصصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."